

اللائحة التنفيذية

لقانون الاستيراد رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤

واثمانها ، والغاية من استيرادها ولا يجوز استيراد غير ما رخص باستيراده .

المادة السابعة

يقدم طلب الاستيراد على النماذج الخاصة المعدة لذلك وترفق به المستندات الآتية :

- ١— صورة شهادة الجنسية الكويتية بالنسبة للتجارة الكويتيين
- ٢— شهادة السجل التجاري وشهادة غرفة التجارة .
- ٣— تعهد صادر من المستورد وفقاً لاحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن البضاعة المستوردة للاستعمال الشخصي .
- ٤— صورة من عقود الشركات المستوردة .
- ٥— بيان من شركات النفط عند استيرادها طبقاً لاحكام الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على أن يحتوى هذا البيان على علاقة المستوردات بحدود الامتياز .
- ٦— صورة من نظام الجمعيات الخيرية والتعاونية عند استيرادها البضائع والمود اللازمة لتحقيق اغراضها .

المادة الثامنة

تخول السلطات البريدية والكمبركيه المختصة حق تسلیم الرزم والطروع البريدية المستوردة وفقاً لاحكام الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون والتي لا تزيد قيمتها على المائة دينار .

المادة التاسعة

لا يخضع استيراد الامتعة المستعملة والاثاث الشخصي المستعمل للترخيص .

المادة العاشرة

تنفذ هذه اللائحة اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
وزير التجارة

تنفيذ احكام المادتين العاشرة والحادية عشرة من قانون الاستيراد رقم ٤٣ لسنة ٦٤ قررها اصدار اللائحة التالية :

المادة الاولى

تشكل وزارة التجارة مراقبة للاستيراد تكون مهمتها تنفيذ احكام قانون الاستيراد واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه .

المادة الثانية

يخول وكيل وزارة التجارة حق البت في طلبات الاستيراد واصدار التراخيص ، وله حق تخويل سواه من موظفي الوزارة .

المادة الثالثة

لا تقبل طلبات الاستيراد ما لم تكن موقعة من المستورد ذاته ، او المأذون رسمياً بالتوقيع عن الشركة ، او الوكيل بوكالة رسمية مصدقة من كاتب العدل .

المادة الرابعة

على المستوردين الذين طلبوا استيراد بضائع قبل صدور القانون ولم تصل الكويت عند تنفيذه تقديم طلبات الاستيراد وفقاً لاحكامه .

المادة الخامسة

يكون الترخيص باستيراد البضائع طبقاً لاحكام المادة الاولى من القانون ترخيصاً عاماً يخول المستورد استيراد كافة البضائع المسموح باستيرادها .

وتكون مدتة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ منحه .

ويجوز طلب ترخيص جديد سواه عند انتهاءه .

المادة السادسة

يقدم طلب مستقل عن كل صفقة لاستيراد البضائع طبقاً لاحكام المادتين الثالثة والثانية من قانون الاستيراد .

على أن يحتوى الطلب على نوع البضاعة وصفاتها وكمياتها